

نصحه بعدم الالتفات إلى من يعارضون ذلك من أجل مكاسب شخصية

المويزري : على رئيس الوزراء الثبات على نهج الإصلاح ومحاربة الفساد



شعب المويزري

طالب النائب شعب المويزري سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بالإستمرار في نهج الإصلاح وعدم الالتفات إلى من يعارضون الإصلاح السياسي والاقتصادي من أجل مكاسب شخصية.

وأكد المويزري في تصريح بمجلس الأمة أمس ضرورة دعم كل وزير ومسؤول (تخفيف)، مضيقاً، للأسف ما نراه أنك خضعت للضغط ووضعت استقالة وزير المالية على طاولتك وحينما ثار الشعب على هذا التصرف تم الاتصال بـ ٣ وزراء آخرين لرفع استقالتهم لتكون تحت تصرفك.

وأشار المويزري إلى أن هذا أكبر دليل على عدم رغبة البعض بوجود إصلاح سياسي واقتصادي في البلد، مضيقاً، والأجدر بك دون التشكيك فيك

أن تتحالف مع الشعب، ومن أجبنا أن ننبهك لوجود خلل من

أي مسؤول بالدولة سواء رئيس الوزراء أو أحد وزرائه» .

وأشار إلى أن» كل الشعب كان متفائلاً باستلامك منصب

الصالح .. الإصلاح

التي يمكن أن يزايد عليها أحد ، فضلاً عن دينه ويقلّعه ضميره ، وحرصه على إعلاء شأن العدالة وإحقاق الحق ، وتطبيق القانون على الجميع ، دون أدنى تمييز ، لاقتين إلى أن ذلك كله يقدم برهاناً أيضاً على أن البطانة المحيطة بوزير الداخلية ، هي بطانة صالحة تدّله على الخير ، وتقدم مصلحة الوطن على أي اعتبار آخر .

المصادر ذاتها شددت على نقتهما في الوزير الصالح ، وفي توجهه الإصلاحي الذي ظهر به منذ اليوم الأول لتولية حقيقة الداخلية ، وكذلك نهجه الحاسم والقوي في معالجة الأمور ، والذي تجلّى بوضوح خلال مواجهة جائحة كورونا ، خصوصاً في تعامله مع أزمة تسفير العمالة الوافدة المخالفة للإقامة ، فضلاً عن النظام الرائع والمحترم الذي أدارت به وزارة الداخلية موضوع الحجز الجزئي على كل مناطق البلاد ، والحجز الكلي في مناطق أخرى .

واستشهدت المصادر بتصريحات سابقة للوزير أنس الصالح ، للتدليل على إصراره على مكافحة الفساد ، والتأكيد على أنه نهج دائم وثابت ، لم ولن يتوقف ، مشيرة بشكل خاص إلى قوله بأن «التنصت والتجسس على حسابات المواطنين في مواقع التواصل الاجتماعي، مخالفة جسيمة للدستور، وجريمة لا يمكن تمريرها أو القبول بها»، وتوعد بمحاسبة الفاعلين ، وإعلانه أنه «لن يتوانى عن إيقاف ومحاسبة كل من يثبت تورطه ، في أي مخالفاة أو تجاوزات» ، إضافة إلى قراراته القوية بإيقاف مدير عام أمن الدولة ، ومدير إدارة غسيل الأموال السابق وعدد من الضباط» ، وإحالتهم إلى التحقيق في قضية التنسريات .

ولفتت المصادر النيابية والقانونية ذلك ، إلى أن وزارة الداخلية شهدت في عهد الوزير أنس الصالح ، أكبر وأقوى حملة لمحاربة تجارة الإقامات، موضحة أنه أحال عدد كبير من ملفات التورطين في هذه التجارة إلى النيابة العامة . واختتمت المصادر بالقول : إن ما يفعله وزير الداخلية ، يقدر الدليل القاطع على أن مواقفه تلك ليست مؤقتة أو آتية ، وإنما هي سياسة ثابتة ، ونهج دائم ، ينطلق من إيمانها ببقائنا ومبادئ وقيم ، تركز إلى احترام القانون أساسا، وتستلظ بالدستور الكويتي ، الذي يشكل ضمانة أساسية للحقوق والحريات ، وكذلك لأن هذا البلد واستقراره.

مجلس الوزراء

وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار ، عرضاً عن الحالة المالية للدولة كما هي في 31 / 3 / 2020 ، حيث تناول العرض البيانات المالية المتعلقة بالالتزامات المالية للدولة وحساب العهد والبيانات المالية ، لكل من إحصائيات الأجيال القادمة والإحتياطي العام للسنة المالية المنتهية في 31 / 3/ 2020/ ومقارنتها بنفس الفترة عن عام 2019 ، وقرر مجلس الوزراء تكليف وزير المالية بإحالتها إلى مجلس الأمة .

وقد عبر مجلس الوزراء عن شكره وتقديره للجهود التي تقوم بها كل من وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار في الإضطلاع بالمهام المنوطة بكل منهما وحرصهما على المحافظة على المال العام وتنميته ، معرباً عن امتنانهما لسلامه ومثانة الحالة المالية للدولة .

كما ناقش مجلس الوزراء توصية لجنة الشؤون القانونية ، بشأن مشروع قانون في شأن الاستيراد والذي يهدف إلى قصر حق مزاولة عملية الاستيراد على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المقيدين في السجل التجاري ، وفقاً للضوابط والأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية ، وعدم جواز مزاولة عمليات الاستيراد المقررة بهذا القانون ، إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة التجارة والصناعة، وقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية ورفعها لسمو نائب الأمير ولي العهد ، تمهيدا لإحالاته إلى مجلس الأمة .

وأطلع المجلس على توصية اللجنة بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم «67» لسنة 1976 في شأن المرور ، والذي يهدف إلى تخفيف العقوبات لمعالجة اللغزات التي أفرزها الواقع التطبيقي ، وذلك من خلال رفع الحد الأقصى للغرامة المالية المقررة على المخالفات التجارية ، وناقش المجلس ذلك توصية اللجنة بشأن مشروع قانون بدعم وضمان تحويل البنوك المحلية للمضربين من تداعيات أزمة فيروس كورونا ، والذي يهدف إلى تحفيز البنوك على تقديم التمويل اللازم للعمال المتضررين من أفراد وشركات ، ولتحليولة دون تحول نقص السيولة العارض لديهم في مشكلة مزمنة وممتدة تؤثر على ملائمتهم المالية ، بما يمكنهم من عبور الأزمة والمحافظة على العمالة الوطنية .

وأطلع المجلس كذلك على مشروع قانون بالموافقة على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري ، وقرر المجلس الموافقة على مشاريع القوانين ورفعها لسمو نائب الأمير وولي العهد ، تمهيدا لإحالتها إلى مجلس الأمة .

ثم بحث مجلس الوزراء شئون مجلس الأمة ، وأطلع بهذا الصدد على كتابي رئيس مجلس الأمة بشأن الاستجوابين المقدمين إلى سمو رئيس مجلس الوزراء من كل من النائب عبد الكريم الكندري ، والنائب الحميدي السبيعي ، وعلا بإحكام المادة «135» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة سوف يدرج هذان الاستجوابين على جدول أعمال أول جلسة قادمة لمجلس الأمة .

وقد ناقش مجلس الوزراء المحاور الواردة ضمن صحيفتي الاستجوابين من كل الجوانب السياسية والدستورية والقانونية . ثم استعرض مجلس الوزراء ما انتهت إليه جلسة التصويت على طلب طرح الثقة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء المتبقدة يوم الثلاثاء الماضي ، من تجديد ثقة مجلس الأمة في الوزير .

وهنا سمو رئيس مجلس الوزراء باسمه وباسم إخوانه الوزراء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء أنس الصالح ، معرباً عن عظيم الشكر والاعتزاز لثقة مجلس الأمة الموقر، والتي ستكون دافعا لبذل المزيد من الجهد والعطاء لكل ما لا يشانه خدمة الوطن والمواطنين .

كما استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتورسعود الحربي ، أوضح فيه البيانات والحقائق المتعلقة بالبحاور الواردة في صحيفتي الاستجوابين الموجهين له من كل من النائب الحميدي السبيعي ، والنائب خليل أبل ، وعوده الرويبي واللاذين سيتم مناقشتهما في وقت واحد في جلسة مجلس الأمة المقرر

عقدما اليوم الثلاثاء ، مؤكداً استعداده لمواجهة الاستجوابين ، وقد عبر مجلس الوزراء عن قبائعه بالردود التي ساقتها وزير التربية ووزير التعليم العالي ، مؤكدا حرصه على مؤازرته ودعمه.

وضمن إطار الاهتمام الجادالذي يوليه مجلس الوزراء لترجمة مضامين الكلمة الأيوبية الشاملة التي القاهها سمو نائب الأمير وولي العهد مؤخرا ، استكمل مجلس الوزراء مناقشة السبل والإجراءات الكفيلة بتنفيذها وكذلك الخطوات المتخذة لمعالجة الملفات المهمة من خلال تشكيل فرق من المتخصصين لمعاونة الأجهزة المعنية بتلك الملفات «التعاون مع مجلس الأمة ، مكافحة الفساد، الإصلاح الاقتصادي ، تعديل التركيبة السكانية ، وسائل التواصل الاجتماعي» ، حيث اعتمد المجلس مهام واختصاصات هذه الفرق وتشكيل أعضائها من المستشارين والمتخصصين وأصحاب الخبرة تمهيدا للمباشرة في معالجة هذه القضايا المهمة ووضع الحلول المناسبة بما يحقق طموحات المواطنين وتطلعاتهم .

كما تابع المجلس آخر المستجدات على الصعيدين العلاجي والقائي والخدمات اللوجستية ذات الصلة بجهود مكافحة انتشار فيروس كورونا المستجد .

وقد أكد مجلس الوزراء على أهمية مراعاة التقيد بالاشتراطات الصحية

مع انتهاء فرض حظر التجوال الجزئي في جميع مناطق الكويت ، والذي

تم إلغاؤه اعتباراً من فجر أمس الأول الأحد وذلك لضمان نجاح كافة

المراحل من خطة العودة وصولاً للحياة الطبيعية بإذن الله.

وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن شكره وتقديره لكجميع المواطنين والمقيمين للالتزامهم بإجراءات حظر التجول في البلاد، مجدداً دعوته لمكافحة إلى الاستمرار في الالتزام بالتدابير الحسري وتغطية الأنف والفم حرصا على منع انتشار العدوى معرباً عن ثقته في استجابة الجميع والتزامهم بهذه الإرشادات الصحية تجنباً للنتائج الخطيرة لهذا الوباء ، وذلك سعياً لاستكمال كل مراحل العودة التدريجية للحياة الطبيعية وعودة الأنشطة لمزاولة أعمالها حسب مواعيدها السابقة قبل الجائحة والتي لم يتبقى منها سوى أنشطة المرحلة الخامسة .

عبد الصمد : 14 مليار

وقال إن اللجنة أرتأت في الوضع الراهن إقرار الميزانيات وتاجيل إقرار الحسابات الختامية باستثناء 5 جهات من أصل 16 جهة ذات ميزانية مستقلة، فبدل تحويل أرباحها المحترجة وتعزيز الإحتياطي العام بما يقارب 1.443 مليار دينار علما أن ملاحظات الحسابات الختامية ستكون محل متابعة اللجنة بالتنسيق مع الجهات الرقابية. وذكر عبد الصمد أن اللجنة درست الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية عبر 30 اجتماعا، وتم رفضها نظرا لعدم جدية الحكومة في السنوات الأخيرة بالأخذ بتوصيات اللجنة رغم أهميتها، إضافة إلى كثرة الملاحظات المسجلة من قبل الأجهزة الرقابية «ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين».

وأشار إلى أنه تمت الموافقة على 13 ميزانية من أصل 20 ميزانية للجهات المحققة، وقد تبين زيادة إجمالي تقديرات المصروفات على مستوى جميع الجهات المحققة بنسبة 5 في المئة عن تقديرات السنة المالية السابقة، نتيجة مضاعفة الدعم المقدم للعمالة الوطنية المسجلة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لمدة 6 أشهر.

وأفاد أن الميزانية العامة للدولة ستمول كل الجهات بـ 20 تمويلا حكوميا من وزارة المالية بقيمة 2.4 مليار دينار لتغطية الفرق بين

زيادة مصروفاتها المقررة بـ 6.٦ مليار دينار عن إيراداتها والمقدرة بـ

172 مليون دينار للسنة المالية الجديدة.

وبيّن أن عدد من يلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 91 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض (كوفيد- 19) وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7354 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة الماضية

بلغ 3490 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 617619 فصفا.

وجدد السيد الدعوة للمواطنين والمقيمين لمدامة الأخذ بكل سبل الوقاية

وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجيّة التباعد

البدني.

وقال عبد الصمد إن لها طابعاً خاصاً،

وأوضح رئيس لجنة الميزانيات ان الانخفاض يرجع إلى إعادة دراسة

معدلات التعواد الخاصة باستثمارات كل من «بنك الكويت المركزي

والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وهيئة أسواق المال»

نتيجة الوضع الراهن الناتج عن الوباء، كما تبين زيادة المصروفات

الإجمالية على مستوى ميزانيات الجهات المستقلة باستثناء مؤسسة

البترول وشركاتها التابعة كذلك، وينسبها قدرها 15 في المئة عن

تقديرات السنة المالية السابقة، لتحقق 7 جهات مستقلة صافي ربح

متوقع بنحو 1.4 مليار دينار.

ولفت إلى أن 6 جهات أخرى ستلتقي تمويلا حكوميا بنحو 671

مليون دينار من وزارة المالية نظرا لعدم تغطية إيرادات كل الجهات

مصروفاتها، وهو ما يستدعي إعادة النظر في تصنيفها كميزانيات

مستقلة.

أضاف أن إيرادات مؤسسة البترول وشركاتها التابعة تأثرت

بالانخفاض بما قدره 9.5 مليارات دينار، وينسبة 44 في المئة عن السنة

المالية السابقة لتصل إلى نحو 12 مليار دينار نتيجة تأثر أسعار النفط

وتخفيض كميات الإنتاج النفطي في الفترة الأخيرة، كما انخفضت

تقديرات المصروفات 45 في المئة عن السنة المالية السابقة وقدرت بنحو

11 مليار دينار لتحقق المؤسسة صافي ربح مقدر بنحو 938 مليون

دينار بنقص 36 في المئة عن السنة المالية السابقة 2019/2020

وبقارق 518 مليون تقريبا.

وقال عبد الصمد إن بالنسبة للميزانية العامة للدولة فقد قدرت جملة

الإيرادات في الميزانية الجديدة بـ7.5 مليارات دينار بانخفاض 53 في

المنة عما هو معتد في ميزانية السنة المالية السابقة، وتشكل الإيرادات

النفطية منها 75 في المئة مقابل 25 في المئة للإيرادات غير النفطية.

وأشار إلى تقدير العجز المتوقع في ميزانية السنة المالية الجديدة

بنحو 14 مليار دينار، وذلك بعد إيقاف استقطاع 10 في المئة من إجمالي

الإيرادات النفطية لإحتياطي الأجيال القادمة تطبيقا لإقرار مشروع

القانون المقترح.

وبين أن تقديرات الميزانية تمت على أساس 30 دولارا للبرميل بدلا

من 55 دولارا إضافة إلى تخفيض حجم الإنتاج المقدر إلى 2.5 مليون

برميل بدلا من 2.7 مليون برميل يوميا تنفيذا لقرار منظمة الأقطار

المصدرة للنفط، نتيجة الوضع الراهن لانتشار جائحة كورونا.

ولفت إلى أن اللجنة ترى أن تقدير سعر البرميل متحفظ بشكل مبالغ

فيه في ظل التمسك المحوط في أسعار النفط حاليا إلا أنه بناء على

اقتراح مؤسسة البترول الكويتية ووزارة المالية تمت الموافقة.

وتوقع عبد الصمد أن يكون العجز الحقيقي أثناء تنفيذ الميزانية أقل

بكتير نتيجة لتحسن سعر البرميل إلى نحو 45 دولارا وربما أكثر حيث سيبلغ العجز 9.8 مليارات دينار بانخفاض قدره 42 في المئة عن المقدر حاليا.

وقال إن مصروفات الميزانية البالغة 21.5 مليار دينار، خفضت تقديراتها بـ 4 في المئة عما كانت عليه في السنة المالية السابقة، رغم تضمينها المصروفات الاستثنائية المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا بمبلغ 500 مليون دينار، و 240 مليون دينار التي وجهت لمضاعفة دعم

العمالة الوطنية لمدة 6 أشهر، بالإضافة إلى 392 مليون دينار تقريبا لتسوية مبالغ سابقة مقيدة في حساب العهد.

أضاف أنه فيما يتعلق بباب السلع والخدمات فقد انخفضت تقديراتها لتصل إلى 3 مليارات دينار وينسبة انخفاض 11 في المئة، مشيرا إلى أن التقديرات المتعلقة بالإعانات بلغت نحو 578 مليون دينار سيتم توجيهها لعدم المنتجات البترولية كالبنزين وإلغاء وخفض تكاليف

العيشة «التنويم» وغيرها.

وقال إن ما يتعلق بباب المنافع الاجتماعية فقدّر بمبلغ 866 مليون دينار ويشمل التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين والخدمات

الصحية بالخارج ومنح الزواج والرعاية الاجتماعية وغيرها من الخدمات، وفيما يتعلق بباب النفقات الرأسمالية فقد قدر وفق القدرة

التفصيلية للمشاريع القائمة بمبلغ 2.3 مليار دينار.

أضاف أن المريات وما في حكمها تقدر بنسبة 56 في المئة من إجمالي مصروفات الميزانية بإجمالي 12 مليار دينار، في حين شكلت الدعوم

17 في المئة بإجمالي 3.5 مليارات دينار علما بأن نسبة كبيرة من الدعوم تتعلق بتحويل البعثات الحكومية كما سبق ذكره، تلتها النفقات

الرأسمالية بإجمالي 2.8 مليار دينار وينسبة 13 في المئة، لتتوزع النسبة المتبقية على باقي المصروفات.

وأشار إلى أن

بالدولة نعرفهم تماما

نمد أيدينا له وندعمه ونحميه،

والفاسد من واجبا أن نتعامل

معه بقسوة لأنه يحدث الفساد

سيئاتي الشعب البلد، معرباً

عن ثقته في الغلبة في النهاية

سكون للشعب ضد الفساد

ومن يساندنهم.»

وقال المويزري «اجعل تحالفك

مع الشعب الكويتي وعالج

مشاكله وفق لأفراد هذا الشعب

السكن والوظيفة، وحارب الفساد

والمفسدين، ولا تستمع لما يروجه

من يسيطرون على وسائل الإعلام

ولا تلتفتك إليه» .

وأفاد أن «كل المسؤولين

بالدولة نعرفهم تماما

نمد أيدينا له وندعمه ونحميه،

والفاسد من واجبا أن نتعامل

معه بقسوة لأنه يحدث الفساد

سيئاتي الشعب البلد، معرباً

عن ثقته في الغلبة في النهاية

سكون للشعب ضد الفساد

ومن يساندنهم.»

وقال المويزري «اجعل تحالفك

مع الشعب الكويتي وعالج

مشاكله وفق لأفراد هذا الشعب

السكن والوظيفة، وحارب الفساد

والمفسدين، ولا تستمع لما يروجه

من يسيطرون على وسائل الإعلام

ولا تلتفتك إليه» .

وأفاد أن «كل المسؤولين

بالدولة نعرفهم تماما

نمد أيدينا له وندعمه ونحميه،

والفاسد من واجبا أن نتعامل

معه بقسوة لأنه يحدث الفساد

سيئاتي الشعب البلد، معرباً

عن ثقته في الغلبة في النهاية

سكون للشعب ضد الفساد

ومن يساندنهم.»

وقال المويزري «اجعل تحالفك

مع الشعب الكويتي وعالج

مشاكله وفق لأفراد هذا الشعب

السكن والوظيفة، وحارب الفساد

والمفسدين، ولا تستمع لما يروجه

من يسيطرون على وسائل الإعلام

ولا تلتفتك إليه» .

وأفاد أن «كل المسؤولين

بالدولة نعرفهم تماما

نمد أيدينا له وندعمه ونحميه،

والفاسد من واجبا أن نتعامل

معه بقسوة لأنه يحدث الفساد

سيئاتي الشعب البلد، معرباً

عن ثقته في الغلبة في النهاية

سكون للشعب ضد الفساد

ومن يساندنهم.»

وقال المويزري «اجعل تحالفك

مع الشعب الكويتي وعالج

مشاكله وفق لأفراد هذا الشعب

السكن والوظيفة، وحارب الفساد

والمفسدين، ولا تستمع لما يروجه

من يسيطرون على وسائل الإعلام

ولا تلتفتك إليه» .

وأفاد أن «كل المسؤولين

بالدولة نعرفهم تماما

نمد أيدينا له وندعمه ونحميه،

والفاسد من واجبا أن نتعامل

معه بقسوة لأنه يحدث الفساد

سيئاتي الشعب البلد، معرباً

عن ثقته في الغلبة في النهاية

سكون للشعب ضد الفساد

ومن يساندنهم.»

وقال المويزري «اجعل تحالفك

مع الشعب الكويتي وعالج

مشاكله وفق لأفراد هذا الشعب

السكن والوظيفة، وحارب الفساد

والمفسدين، ولا تستمع لما يروجه

من يسيطرون على وسائل الإعلام

ولا تلتفتك إليه» .

وأفاد أن «كل المسؤولين

بالدولة نعرفهم تماما

نمد أيدينا له وندعمه ونحميه،

والفاسد من واجبا أن نتعامل

معه بقسوة لأنه يحدث الفساد

سيئاتي الشعب البلد، معرباً

عن ثقته في الغلبة في النهاية

سكون للشعب ضد الفساد

ومن يساندنهم.»

وقال المويزري «اجعل تحالفك

مع الشعب الكويتي وعالج

مشاكله وفق لأفراد هذا الشعب

السكن والوظيفة، وحارب الفساد

والمفسدين، ولا تستمع لما يروجه

من يسيطرون على وسائل الإعلام

ولا تلتفتك إليه» .

وأفاد أن «كل المسؤولين

بالدولة نعرفهم تماما

نمد أيدينا له وندعمه ونحميه،

والفاسد من واجبا أن نتعامل

معه بقسوة لأنه يحدث الفساد

سيئاتي الشعب البلد، معرباً

عن ثقته في الغلبة في النهاية

سكون للشعب ضد الفساد

ومن يساندنهم.»

وقال المويزري «اجعل تحالفك

مع الشعب الكويتي وعالج

مشاكله وفق لأفراد هذا الشعب

السكن والوظيفة، وحارب الفساد

والمفسدين، ولا تستمع لما يروجه

من يسيطرون على وسائل الإعلام

ولا تلتفتك إليه» .

وأفاد أن «كل المسؤولين

بالدولة نعرفهم تماما

نمد أيدينا له وندعمه ونحميه،

والفاسد من واجبا أن نتعامل

معه بقسوة لأنه يحدث الفساد

سيئاتي الشعب البلد،